

الصليبيون في بلاد الشام صفحات من النشاط الإقتصادي

حاتم عبدالرحمن الطحاوي

«... واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الإفرنج غير منقطع، واختلاف المسلمين إلى عكة كذلك. وتجار النصارى لا يمنع أحد منهم ولا يعترض. وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في بلادهم، وهي من الأمانة على غاية. وتجار النصارى أيضاً يؤدون في بلاد المسلمين على سلعهم، والاتفاق بينهم، والاعتدال في جميع الأحوال. وأهل الحرب مشغولون بحربهم، والناس في عافية، والدنيا لمن غلب».

ابن جبير - الرحلة

تعد الحركة الصليبية إحدى أهم نتائج الفكر الأوروبي في العصور الوسطى. كما أنها تمثل منعطفاً هاماً في تاريخ العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، فضلاً عن أنه يمكن اعتبارها بمثابة المحاولة الأولى من قبل الغرب الأوروبي لاستعمار الشرق العربي الإسلامي.

ولم تكن الحركة الصليبية حركةً دينيةً خالصة بقدر ما كانت إفرازاً للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأوروبا العصور الوسطى. فلم يكن الصليبيون حجاجاً بالمعنى المظهري للكلمة قدر ما كانوا مستعمرين ومستوطنين للأرض

الإسلامية الجديدة، وفي هذا الخصوص تتجلى حقيقة أن الصليبيين إنما وصلوا إلى أرض الشام لكي يبقوا إلى الأبد، لا لكي يعودوا إلى بلادهم بعد انتهاء فترة الحج.

وبعد أن نجحت الحملة الصليبية الأولى في إنشاء مملكة بيت المقدس الصليبية، وإمارتي الرها وأنطاكية، بالإضافة إلى كونتية طرابلس، استمرت هذه الممتلكات الصليبية حوالي قرنين من الزمان، نجح الصليبيون خلالها في إيجاد صيغة سياسية واجتماعية واقتصادية تلائم الوضع الجديد، إلى أن نجح المسلمون في القضاء نهائياً على آخر الأملاك الصليبية باستعادة عكا لعام 1291م.

وعلى الرغم من سيادة التنظيم الإقطاعي للمجتمع الأوروبي في العصور الوسطى على مقدرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقد تخلقت في رحم النظام الإقطاعي مرحلة جديدة كان التجار الأوروبيون هم أول المعبرين عنها، وهي مرحلة سيطر فيها الانتعاش التجاري على المقدرات الاقتصادية، في وقت بدأ فيه النظام الإقطاعي يخف من قبضته على السكان الأوروبيين.

وهكذا، ما لبثت التجارة وحركة البضائع أن بدأت في التحرر بشكل تدريجي من الضرائب الإقطاعية والرسوم التي كان يفرضها عليها السادة الإقطاعيون، مما دفع بالتجار إلى سكنى المدن الجديدة⁽¹⁾.

ويذكر أحد أشهر المؤرخين المتخصصين في التاريخ الاقتصادي للعصر الأوروبي الوسيط⁽²⁾، أنه كانت هناك طوائف من الذين شردتهم الحروب الإقطاعية والمجاعات، فاضطروا للبحث عن عمل جديد، فانضم بعضهم إلى قوافل التجار، وأدى الأمر ببعضهم الآخر إلى العمل على ظهور سفن التجار كحمالين وملاحين، كما ظهرت فئة من بين النبلاء الإقطاعيين، باع الكثير

(1) قاسم عبده قاسم: الخلفية الأيديولوجية للحروب الصليبية، القاهرة 1983، ص 90.

Pirenne, H. Medieval Cities, Princeton, 1925, pp. 56-77.

(2)

منهم إقطاعاتهم من أجل استثمار الأموال الجديدة في التجارة.

وعندما بدأت التجارة في الانتعاش في الغرب الأوروبي، وجدت عدة مراكز تجارية في غرب ووسط وجنوب القارة. على أنه لا يمكن الحديث عن التجارة الأوروبية في العصور الوسطى دون الحديث عن المدن الإيطالية (جنوة - البندقية - بيزا - أمالفي) التي لعبت الدور الأكبر في تطور وانتعاش التجارة، ويرجع هذا إلى تمتعها بحياة حضرية متقدمة نسبياً، كما كان بها تطور تجاري - صناعي نسبي، بالإضافة إلى استقرار سكاني لممارسة هذا النشاط التجاري - الصناعي البسيط⁽¹⁾. كما يعود الدور التجاري الكبير الذي قامت به تلك المدن الإيطالية إلى موقعها الجغرافي القريب نسبياً من الموانئ الإسلامية في الشام ومصر وشمال إفريقيا، كذلك إلى حاجتها للبحث عن موارد اقتصادية إضافية خارج حدودها، بالإضافة إلى ما فرضته عليها طبيعة النظام الاقتصادي الجديد، الذي كان يقتضي استمرار الرحلات التجارية، وعملية استثمار الأموال من أجل إنعاش التجارة بين الشرق والغرب بشكل دائم.

وقبيل الحركة الصليبية تمتعت المدن البحرية الإيطالية بتجارة مزدهرة مع القسطنطينية، فتحت حماية الأسطول البيزنطي، أبحرت السفن التجارية الإيطالية بشكل ثابت بين القسطنطينية وبعض موانئ إيطاليا مثل البندقية وأمالفي.

وفي النصف الثاني من القرن الحادي عشر - أصبحت البندقية تمتلك أسطولاً قوياً خاصاً بها، وفي نفس الوقت بدأت جنوة وبيزا في ممارسة التجارة وعبر سواحل البحر المتوسط إلى مرسيليا وناربون وبرشلونة، كذلك بدأت سفن جنوة وبيزا أيضاً في مهاجمة وأسر السفن الإسلامية في البحر المتوسط، وهاجمت الأساطيل الإيطالية أملاك المسلمين في كورسيكا وسردينيا وتونس⁽²⁾.

(1) Painter's, «Western Europe on the eve of The Crusades» in Setton. K, A History of The Crusades, vol. 1, Pennsylvania, 1955, pp. 4-5.

Painter, op.cit. p. 9.

(2)

بدأت المدن التجارية الإيطالية مساعدتها للصليبيين منذ وصول الحملة الصليبية الأولى للمنطقة العربية، حيث بدأت المدن التجارية الإيطالية في المساهمة بشكل فعال، عن طريق نقل الفرسان الصليبيين على متن سفنهم إلى الشرق العربي، وكذا نقل الأسلحة والإمدادات لهم، ولم تكتفِ المدن الإيطالية بذلك، بل شاركت مشاركة حقيقية عن طريق تقديم المساعدة العسكرية للصليبيين إبان حصارهم واستيلائهم على الموانئ البحرية لبلاد الشام⁽¹⁾.

وسبقت جنوة المدن الأخرى في عرض خدماتها على الصليبيين، فما أن ضرب فرسان الحملة الصليبية الأولى حصارهم حول مدينة أنطاكية في 21 أكتوبر 1097، حتى وصل أسطول جنوة إلى ميناء السويدية (ميناء أنطاكية) لمساعدة الصليبيين في إحكام حصارهم للمدينة، وذلك بعد مرور شهر واحد فقط من بدء الحصار⁽²⁾.

واستمر الجنويون في مساعدتهم للصليبيين، فأمدّوهم بآلات الحصار التي استخدمت في حصار مدينة بيت المقدس وسقوطها 1099، وكذلك ساهم الأسطول الجنوي في حصار وسقوط العديد من الموانئ الشامية مثل موانئ يافا 1101م، أرسوف وقيسارية 1101م، وجبيل 1104، وعكا 1104، وطرابلس وجبله 1109، ثم بيروت 1110م.

وغني عن المعرفة أن المدن التجارية الإيطالية لم تساعد الفرسان الصليبيين اقتناعاً بالمشروع الصليبي، لكنّ أملاً في كسب العديد من الامتيازات والمنح التجارية، وفتح أسواق جديدة لها في الشرق العربي. وهو الأمر الذي وعاه الصليبيون جيداً. ولما كان لا غنى عن مساعدة الإيطاليين، فقد قامت علاقة تبادلية بين المعسكرين، تساهم المدن الإيطالية بمقتضاها في المساعدة في

(1) سعيد عاشور: الحركة الصليبية، ج 1، القاهرة، 1975، ص 36.

(2) ريموندا جيل: تاريخ الفرنجة غزاة بيت المقدس، ترجمة: حسين عطية، الإسكندرية 1990م، ص 87.

حصار المدن، على أن يتم مكافأتها بالمنح والامتيازات التجارية. وهو الأمر الذي لم يتأخر على أية حال، حيث حصلت جنوة من أمير أنطاكية الصليبي على امتياز بسوق بالإضافة إلى كنيسة وثلاثين منزلاً، كما زادت امتيازاتها بعد ذلك، فحصلت على ثلث ميناء السويدية، مع وعد بنصف إيرادات ميناء اللاذقية، بالإضافة إلى حصولها على حي تجاري في كل مدينة يجري غزوها⁽¹⁾.

وبعد مساعدة الجنوئين للصليبيين في سقوط يافا، وفي حصار وسقوط مدينة بيت المقدس، منحهم بلدوين الأول (1100 - 1118) ملك بيت المقدس ثلث الغنائم والمنقولات التي تم الاستيلاء عليها من المسلمين، كما وعدهم بالحصول على حي في أية مدينة سوف يتم الاستيلاء عليها مستقبلاً⁽²⁾.

كما منح الصليبيون ثلث مدينة جبيل مكافأةً للجنوئين، وبالإضافة إلى ذلك قاموا بمنحهم ثلث مدينة عكا بعد سقوطها بالإضافة إلى ثلث عائدات الميناء، فضلاً عن شارع وكنيسة، مع إعفاء من الضرائب⁽³⁾.

كانت البندقية تحتفظ بعلاقات تجارية طيبة مع المسلمين في مصر والشام قبيل الحروب الصليبية، وربما يفسر لنا هذا تأخر مشاركة البنادقة في مساعدة الصليبيين إلى ما بعد سقوط مدينة بيت المقدس 1099م. وبعدما تعرفت البندقية على الامتيازات التجارية التي بدأت جنوة في الحصول عليها. بدأت البندقية مساهمتها العسكرية في الحروب الصليبية في السادس من ديسمبر 1100م حينما وصل أسطول بندقية إلى حيفا⁽⁴⁾، ومنها إلى يافا لمساندة

(1) هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى: ج 1، ترجمة: أحمد محمود رضا، القاهرة 1986م، ص 147 - 148، 161.

Byrne, E.H. «Genoese Colonies in Syria» in, L.G. Paetan (ed.). The Crusades and Other Historical Essays, New York, 1928, p. 141.

Fulcher of Charter. A History of Expedition to Jerusalem 1095-1127. Trans. by F.R. Ryan. Knoxville 1969, p. 152. (2)

William of Tyre. A History deeds beyond The Sea, vol. 1, trans. by E.A. Babcock, A.C. Krey. New York, pp. 455-56. (3)

Revue de L'orient Latin, Tome, VIII, Paris, 1899, p. 379. (4)

الصلبيين. كما ساهم الأسطول البندقي في حصار صيدا والاستيلاء عليها (1110م)⁽¹⁾. على أن المساعدة الكبرى للبنادقة كانت في مساعدتهم للصلبيين في الاستيلاء على ميناء ومدينة صور 1124⁽²⁾.

وحصل البنادقة على امتيازات تجارية لهم بعد سقوط يافا، تمثلت في سوق، وكنيسة وإعفاء من الجمارك، بالإضافة إلى مشاركتهم في ثلث مدينة يافا، وثلث أية مدينة يتم الاستيلاء عليها مستقبلاً⁽³⁾. ومقابل مساعدتهم في غزو صيدا حصل البنادقة على شارع وكنيسة ومكان للسوق، وعلى حق استخدام موازينهم ومكاييلهم، وكذلك حصلوا على سلطة قانونية على أنفسهم، بالإضافة إلى حصولهم على شارع في مدينة عكا مقابل مساعدتهم في غزو المدينة⁽⁴⁾.

وفي خضم التنافس الشديد بين المدن الإيطالية للحصول على الامتيازات التجارية بالإمارات الصليبية في بلاد الشام، نجحت البندقية في الحصول على امتيازاتها الكبرى بعد المساعدة في حصار مدينة صور وغزوها 1124م. فقد اعترف الصليبيون بحق البندقية في الحصول على كنيسة وشارع كامل، ومكان للسوق، وحي للسكن، وحمام ومخبز، وذلك في جميع مدن المملكة اللاتينية في بيت المقدس، بالإضافة إلى حق وراثتهم لتلك الممتلكات، مع إعفاء تام من الضرائب، بالإضافة إلى الحصول على ثلث إيرادات ميناء مدينة صور⁽⁵⁾، ساهمت مدينة بيزا بدور هام في مساعدة الصليبيين بالشام، من ذلك مساعدتهم في حصار عرقة 1099، وأرسوف 1100، وحصار اللاذقية 1103 - 1104، والاستيلاء على جبيل 1104، وعلى اللاذقية 1108⁽⁶⁾.

(1) ابن القلانسي: ذيل تاريخ دمشق، بيروت، 1908م، ص 171.

William of Tyre. op.cit. pp. 550-54.

(2)

(3) هايد: المرجع السابق، ج 1، ص 150.

(4) Wiel. A, Venice, New York, 1894. pp. 87-8, Robbert, L.B «Venice and The Crusades» in, (4) Setton, vol. V, New York, 1983, p. 390.

(5) William of Tyre, op.cit. vol. 1, pp. 553-5. Robber, E, op.cit, p. 388.

(6) Revue de L'orient Latin-Tome, XII, pp. 91-93, Fink, H, «The Foundation of the Latin States 1099-1118» in, Setten, vol. 1, p. 376.

في مقابل ذلك حصلت المدينة على امتيازات تجارية واسعة فتم منحهم حياً في يافا كملكية أبدية، مما جعلهم يسيطرون على كامل التجارة بالمدينة⁽¹⁾. كذلك بعد 1108م تم منحهم حياً في اللاذقية، مع سوق وكنيسة، بالإضافة إلى حي في أنطاكية وإعفاء من الجمارك والضرائب.

وكذلك منحهم الملك بلدوين الثاني (1118 - 1131) خمسة منازل في مدينة صور، كما منحهم الملك بلدوين الثالث (1144 - 1162) محكمة خاصة بهم، إلا أنه حظّر عليهم التجارة مع المسلمين وخاصة إمدادهم بالأسلحة والأخشاب وكل المواد اللازمة لصناعة السفن في مصر⁽²⁾.

كما تم منحهم مناطق تجارية في عكا وطرابلس وصور، بالإضافة إلى حصولهم على سلطات قضائية في صور وطرابلس.

ولا شك أن انتصار صلاح الدين في حطين 1187م، قد أثر بالسلب على الأهداف التجارية للمدن الإيطالية التي فقدت امتيازاتها التجارية بالمدن الداخلية وانكشفت إلى مدن الساحل الفلسطيني.

وهكذا يمكن القول أنه بفضل المساعدات الإيطالية الفعالة للصليبيين، فقد استطاعوا الاستيلاء على الموانئ الإسلامية في الشام، وبفضل الإمدادات المتتالية بالفرسان والأسلحة والسكان، تمكّن الصليبيون من إقامة مستعمرات دائمة في بلاد الشام، حيث لعبت المدن التجارية الإيطالية دور وسيلة الاتصال والإمداد بين الظهير الأوروبي، والمستعمرات الجديدة في المنطقة العربية.

والحقيقة أنه حدث تغير في الميزان التجاري لصالح التجار الإيطاليين في فترة الحروب الصليبية، ويمكن إرجاع ذلك بنسبة ما إلى السفن التي استعملها

(1) هايد: المرجع السابق، ج 1، ص 149؛

Tolkowsky, The gateway of Palestine. A History of Jaffa, London, 1924, p. 87.

Conder, C.R., The Latin Kingdom of Jerusalem 1099-1291, London, 1897, p. 208; (2)

Mayer, H.E., The Crusades, trans. by J. Gillingham. Oxford, 1972, p. 120.

الإيطاليون(*).

ونظراً لأن معظم سفن الإيطاليين كانت تحمل بجانب السلع والبضائع التجارية، العديد من الإمدادات العسكرية، كالرجال والعتاد، لإمداد الكيان الصليبي بحاجاته الأساسية للاستقرار والدفاع عن نفسه ضد هجمات المسلمين المستمرة، فقد جرى التفريق بين مكان التجار على السفن، ومكان الجنود والحُجَّاج⁽¹⁾. حيث كان للتجار وبضائعهم كابينة خاصة أو مكان مغطى في نهاية كل سفينة، بينما تم جمع الجنود في أماكن مسوّرة تمت توسعتها والاعتناء بها.

كانت قوافل السفن التجارية الخاصة بالبندقية وجنوة تبحر إلى موانئ المستعمرات الصليبية بالشام في مواعيد سنوياً، هما رحلة مايو ورحلة سبتمبر⁽²⁾، وبوجه عام كان طريق الأسطول التجاري البندقي - ونتيجةً للموقع الجغرافي للمدينة - أقل طولاً من الطريق الذي تسلكه أساطيل جنوة وبيزا وأمالفي. وبشكل عام كان على التاجر الجنوبي الذي يقوم بشحن بضائع وبيعها غربية

(*) اعتمد البنادقة في أسطولهم التجاري على السفن المعروفة باسم Galleys أنظر:

Lane, F. «Venetian Shipping during The Commercial Revolution» in, A.H.R., Vol. XXXVIII, 1933, p. 219.

وهي سفن عرفها واستخدمها في نفس الفترة البيزنطيون والمسلمون، وجاء ذكرها في المصادر الإسلامية تحت اسم «الشيبي» أو «الشيبي»؛ أنظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج 2، القاهرة، د.ت.، ص 519؛ وانظر كذلك: درويش النخيلي: السفن الإسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، 1974، ص 83 - 85. أحمد رمضان أحمد: تاريخ فن القتال البحري في البحر المتوسط في العصر الوسيط، القاهرة د.ت.، ص 45، وفي منتصف القرن الثالث عشر، فقدت سفن الـ Galleys أهميتها التجارية في البحر المتوسط، حيث نشطت حركة بناء السفن الكبيرة الحجم التي كانت تسمى بـ Roccaforte، أنظر: Cipolla, C, Money,

. Prices and Civilisation in The Mediterranean World, Princeton 1950, p. 55

Unger, R, The Ship in Medieval Economy 1000-1600, London, 1980, p. 126. (1)

(2) هايد: تاريخ التجارة، ج 1، ص 192.

المصدر إلى موانئ الشام، أن يدفع رسوم الشحن على بضائعه، بينما لم يكن يدفع أية أموال عن نفسه وعن أغراضه الشخصية من طعام وثياب وغطاء وسلاح، بينما كان على الجندي الصليبي وعلى الحاج دفع رسوم مقابل السفر إلى الشام⁽¹⁾.

وعادةً ما ضُمّت الاتفاقيات التجارية أن يقوم ملاك السفن بتجهيز كل لوازم القيام بالرحلة البحرية، كما كان على التجار أن يضعوا بضائعهم على متن السفينة قبل ميعاد الرحلة بيومين تقريباً، حيث كان يمكن للتجار أن يضعوا بآلات البضائع بين الصفوف والدكك الخشبية في السفينة. وفي العودة كان يجب أن يظل هذا المكان فارغاً من أجل خزانات الملابس، والأمتعة الشخصية للتجار⁽²⁾.

وبينما كانت نسبة الربح الذي تحقّقه الرحلات التجارية الجنوية إلى موانئ المستعمرات الصليبية تبلغ 30٪، فقد تراوحت نسبة ربح الرحلات التجارية الخاصة بالبندقية ما بين 20٪ و30٪⁽³⁾.

والحقيقة أنه يرجع لسفن المدن التجارية الإيطالية، بالإضافة إلى سفن مارسيليا وساحل جنوب فرنسا الفضل في نقل السلع والبضائع الغربية إلى موانئ الشام. لكن دورها الأكبر تجلّى في نقل السلع والبضائع والمنتجات الشرقية إلى الموانئ الأوروبية.

كان سكان المستعمرات الصليبية في الشام يمثلون بالنسبة للتجارة الغربية عميلاً أكيداً، وخاصة فيما يتعلق بنوعية السلع والبضائع التي تمثل لهم احتياجاً أساسياً، والتي توجد صعوبة في شرائها من المسلمين، وخاصة الأسلحة والجياد⁽⁴⁾، أو المواد الأساسية الخاصة بالصناعة.

Byrne, E.H. *Genoese Shipping in The Twelfth and Thirteenth Centuries*, Cambridge, (1) 1930. pp. 29, 38.

Ibid, p. 51; Unger, op.cit, p. 126. (2)

Prawer, J, «The Communes» in, Setton, vol. V, p. 182. (3)

Cahen, C, «Orient Latin et Commerce du Levant» in, *Bulletin de la Faculty des lettres de Strasbourg*. 29, 1950, p. 334. (4)

وأدرك التجار الإيطاليون أهمية الملابس الصوفية والكتانية الغربية للسكان الصليبيين، فارتادوا أسواق الفلاندرز وشمال فرنسا لإحضارها، كذلك جلبوا أيضاً الذهب والفراء، بالإضافة إلى بعض مواد الترفيه كالعطور ومواد الزينة. على أن التجارة التي لاقت رواجاً كبيراً عند الأوروبيين كانت تجارة الرقيق، وتعد جنوة من أوائل المدن التجارية الإيطالية التي شاركت في تجارة الرقيق، فقد قامت بجلبهم من مستعمرتيها كييف Kiev وتانا Tana جنوب روسيا⁽¹⁾.

وكانت مدينة عكا سوقاً رائجة لتجارة الرقيق الذين جلبهم التجار الإيطاليون من منطقة البحر الأسود، وبلاد اليونان وبلغاريا، أو الذين تم أسرهم في الحروب⁽²⁾.

ونظراً لتركز معظم السكان الصليبيين والتجار الأوروبيين في مدن الشام الساحلية خوفاً على أنفسهم وعلى تجارتهم، كانت عكا وصور من المراكز الاستهلاكية للمواد الغذائية التي كان يجلبها التجار الإيطاليون مثل اللحوم والقمح من أبوليا Apoulia والسمك المملح واللحوم الطازجة من مصر، والخمور من مرسيليا ونابولي وصقلية⁽³⁾.

على أن السفن الإيطالية اكتسبت شهرتها العظمى من حمل منتجات الشرق إلى الساحل الأوروبي، وكانت التوابل تُعد من أهم المنتجات الشرقية التي حملها التجار الإيطاليون على الإطلاق، فكانت التوابل الهندية⁽⁴⁾ مثل الفلفل والقرفة والزنجبيل وجوز الطيب والبهارات والثوم، تصل براً من شبه الجزيرة العربية ومن الخليج العربي إلى موانئ الإمارات الصليبية بالشام. ومن المعروف أن التوابل المجلوبة براً إلى الموانئ الصليبية كانت تحتفظ بنكهتها عن التوابل

Byrne, «Genoese Colonies», p. 161.

(1)

Smith, J. The Feudal Nobility and the Kingdom of Jerusalem 1174-1277, London, 1973, pp. 62-3.

(2)

Ibid, p. 64.

(3)

Pirenne, H, Economic and social History of Medieval Europe. Trans. by. I. E. Clegg, London, 1978, p. 143; Mayer, op.cit, p. 176.

(4)

التي كانت تجلب إلى الإسكندرية عن طريق البحر⁽¹⁾ وذلك بسبب ظروف التخزين في السفن بالمقارنة بالظروف الطبيعية لدى القوافل البرية.

ونستطيع أن ندرك الأهمية الاقتصادية للتوابل فترة الحروب الصليبية من شهادة المؤرخ الجنوي كفارو Caffaro الذي ذكر أنه في 1106م، وبعد نجاح الصليبيين - بمساعدة الأسطول الجنوي - في الاستيلاء على قيسارية ثم منح كل جندي رطلين من الفلفل من غنائم الحرب⁽²⁾.

كذلك حمل التجار الإيطاليون في رحلاتهم التجارية من موانئ الشام تحت الحكم الصليبي مواد الصباغة والعطور والأحجار الكريمة، والسجاجيد، والتين والبرتقال، كما اعتمد علم الصيدلة في أوروبا العصور الوسطى على بعض العقاقير الشرقية التي تم استيرادها من موانئ الشام، كالزنجبيل، نبات الصبار، نبات المر، الكافور، أوراق نبات السنامكي، وكذلك القرفة⁽³⁾.

كما أنتجت المستعمرات الصليبية بالشام، منتجات زراعية تتسق مع احتياجاتها، فقام التجار الإيطاليون بتصديرها إلى الغرب الأوروبي، كالقطن، والسكر⁽⁴⁾، والملابس حيث انتشرت في طرابلس وبيروت تربية دودة الحرير، كما اشتهرت نابلس بكتانها مرتفع الجودة⁽⁵⁾. واشتهرت صور بنوع من القماش يعرف باسم زندادو Zendado كما اشتهرت باللون الأرجواني في صباغة الملابس.

وحملت سفن الإيطاليين إلى الغرب الأوروبي منتجات زجاجية، حيث تمت صناعة الأكواب الشفافة والفازات المتقنة في مدينتي صور وعكا، واكتسبت صور

Richard, J, The Latin kingdom of Jerusalem, Vol. 11, trans, by Shirly. Amesterdam, (1) 1979, p. 350.

Lopez. R.S & Raymand. Medieval Trade in the Mediterranean World, London, 1955, p. (2) 88.

وتظهر هذه المكانة الكبرى للتوابل في العصور الوسطى كبديل للنقود.

Pirenne, op.cit, p. 145; Mayer, op.cit, p. 176. (3)

Cahen, op.cit, p. 334; Smith, op.cit, p. 62. (4)

Richard. J. op.cit, vol. II, p. 350. (5)

في هذا الصدد شهرةً عالمية⁽¹⁾ وزاد عدد التجار الأوروبيين بها.

ونتيجةً للطلب المتزايد على التوابل والسلع الشرقية في الغرب الأوروبي اعتمد التجار الإيطاليون في موانئ الشام الصليبية على التجار المسلمين الذين لعبوا دور الوسيط في نقل السلع والبضائع من الشرق الأقصى إلى الموانئ الصليبية، حيث قاد التجار المسلمون القوافل التجارية عبر طريق الخليج العربي، وطريق البحر الأحمر، أو الطريق البري القادم من شبه الجزيرة العربية⁽²⁾.

وطوال الفترة التي استولى فيها الصليبيون على مدن الشام، استمر التنافس التجاري قائماً بين المدن الإيطالية، في الحصول على الامتيازات من الملوك والأمراء الصليبيين، وكذلك في لعب الدور الأكبر في تجارة الترانزيت بين الشرق العربي والغرب الأوروبي.

وأدى التنافس التجاري الشديد بين هذه المدن إلى سيطرة «أخلاقيات الجشع الاقتصادي» لتحكم في جميع ممارساتها وتعاملاتها مع الأطراف الأخرى، الأمر الذي دعا البابوية إلى التدخل لوضع حدٍّ لأنشطتهم التجارية الماسة بأمن الإمارات الصليبية بالشام. ولعبت البابوية هذا الدور بسبب موقفها المرجعي المفروض على الأمراء الصليبيين، وعلى المدن الإيطالية أيضاً، وكذلك بصفتها حليفاً قوياً للطرفين، وتدخلت لمنع محاولات الملوك والأمراء الصليبيين تقليص أو إلغاء الامتيازات التجارية السابق منحها لهم.

وهكذا، ونتيجةً للعلاقات التجارية الوثيقة التي أقامتها المدن الإيطالية مع المسلمين في مصر والشام، رأت البابوية في ذلك خيانةً للأهداف المسيحية، عن طريق مساعدة أعداء الكيان الصليبي.

William of Tyre, op.cit, vol. II, p. 6.

(1)

(2) علي حسين الناصر: النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى، القاهرة، 1980، ص 205.

ولهذا السبب حظر مجمع لاتيران الثالث سنة 1179م التجارة مع المسلمين، وقضى بأن التجار الجشعين الذين يعلنون أنهم مسيحيون، وفي نفس الوقت يزودون المسلمين بالأسلحة والآلات الحديدية، ودعائم السفن، والرجال الذين يعملون في إرشاد السفن المسلمين، سوف يقع عليهم قرار الحرمان الكنسي⁽¹⁾. كما سوف يتم مصادرة جميع ممتلكاتهم.

كما حاول البابا جريجوري الثامن Gregory VIII إيقاف هذه التجارة بين المسلمين والمسيحيين، فكتب إلى مدن جنوة، البندقية، بيزا، مرسيليا، محذراً إياهم من عقوبة الحرمان الكنسي⁽²⁾. . . ولكن بغیر نجاح حقيقي، فقد كان التجار الإيطاليون يعتبرون أنفسهم تجاراً أولاً ثم مسيحيين ثانياً، فاستمروا في عدم الالتزام بالتهديدات البابوية، كما تخطوا أيضاً المراسيم البابوية التي تدين الربا من قبل⁽³⁾.

والحقيقة أن التبادل التجاري بين المدن الإيطالية والمسلمين كان ضرورياً للطرفين، لدرجة أن صلاح الدين الأيوبي حاول إغراء هذه المدن بأن تركز تجارتها مع مصر، لكي يحرم الصليبيين من إمداداتهم في موانئ الشام⁽⁴⁾.

ونتيجة لعدم التزام التجار الإيطاليين بالتعليمات الكنسية رضخ البابا أنوسنت الثالث لرغبتهم في التجارة مع المسلمين، مع استثنائه للمواد التي تشكل تهديداً مباشراً للصليبيين بالشام، كالحديد والأسلحة، والقار، والأوتاد والكتان، ودفة السفن، والألواح الخشبية التي تستخدم في صناعة السفن⁽⁵⁾.

(1) Gilchrist. J, the Church and Economic Activity in the Middle Age, New York, 1969, p. 172.

(2) Throop. p. A. Criticism of the Crusade, A Study of Public Opinion and Crusade Propaganda. Philadelphia. 1975, p. 245.

(3) Gilchrist, op.cit, p. 162.

(4) Mayer, op.cit, p. 127.

(5) Cave & Coulson. A source Book for Medieval Economic History, New York, 1965, p. 105.

وفرضت الحاجة إلى العمل السريع والحاسم مع التجار الإيطاليين ضرورة تخطّي كل تلك المراسيم والقرارات الكنسية والأخلاقية، حيث كان التجار وأصحاب السفن، ورجال البنوك، كانوا جميعاً محتاجين إلى رأس المال، ولم يكن أحد منهم ليغامر بأن يقرض أمواله معرضاً إياها للخطورة بدون تعويض مناسب⁽¹⁾.

ولعبت موانئ البحر المتوسط^(*) دوراً هاماً في حركة التجارة العالمية فترة الحروب الصليبية، واعتبرت الموانئ التجارية في الشام تحت الحكم الصليبي بمثابة رؤوس جسور للاتصال بالظهير الأوروبي على الضفة المقابلة للمتوسط، حيث سيطر الصليبيون - ولفترات متفاوتة - على موانئ عكا، صور، طرابلس، بيروت، وكذلك موانئ اللاذقية والسويدية ويافا وعسقلان وقيسارية.

كان ميناء عكا هو الميناء الرئيسي للصليبيين لعدة أسباب أهمها شكل خط الساحل الذي كان مستقيماً وغير عميق، كما كان الميناء يتمتع بحماية طبيعية من جهات الشمال والشرق والجنوب، ويتضمن مخاباً من العواصف ورسواً مريحاً في جميع الأحوال⁽²⁾؛ بالإضافة إلى كون ميناء عكا يقع في نهاية طريق التجارة البري المار من آسيا الوسطى إلى سواحل البحر المتوسط مروراً ببلاد الشام.

وبعد نجاح صلاح الدين الأيوبي في استعادة بيت المقدس 1187م، وطرد الصليبيين نحو المدن الساحلية، أصبحت مدينة عكا هي العاصمة السياسية

Gies, J. F, Merchants and Money men, The Commercial Revolution, 1000-1500. New (1) York, 1972, p. 37.

(*) جرى تجهيز موانئ البحر المتوسط في العصور الوسطى بالعديد من التجهيزات التي تساهم في استقبال السفن التجارية وسهولة شحنها وتفريغها، حيث جرى إقامة أرصفة خشبية تتسع لاستقبال السفن التجارية الضخمة وكذلك تزويدها بروافع تستخدم في شحن وتفريغ البضائع من السفن، علاوة على المنارات التي كانت مهمتها الرئيسية إرشاد السفن القادمة إلى الميناء.

أنظر: Pirenne, H, Economic and Social History, pp. 91-144.

Fulcher of Charter, op.cit, p. 176. (2)

والتجارية للمملكة الصليبية الجديدة⁽¹⁾، كما استمرت محطة رئيسية للحجاج المسيحيين.

وتركزت الحياة الاقتصادية في موانئ الشام عصر الحروب الصليبية في منطقتين رئيسيتين، هما منطقة الميناء، ومنطقة السوق.

كان ربان السفن التجارية القادمة من المدن الإيطالية في رحلة بحرية تستغرق ثلاثة أسابيع يستعينون بخرائط البحر، وبالتعليمات المكتوبة في الوصول إلى مشارف الميناء، حيث يرسل حراس القلعة إشارات إلى رؤسائهم، وتقرع أجراس الكنائس⁽²⁾، وعند وصول السفينة التجارية عادةً ما كان يتم ربطها بالحبال في مراكز الميناء، ثم تأخذ القوارب الخفيفة في نقل البضائع إلى الأرصفة⁽³⁾ بمساعدة الحماليين الذين كانوا في الغالب من السكان المولدين الذين عرفوا باسم بولان الميناء Poulain of the port⁽⁴⁾.

كانت الإجراءات المتبعة في موانئ الشام الصليبية تجاه السفن الإيطالية تتم عبر أربع مراحل: المرحلة الأولى إنزال البضائع على رصيف الميناء، والمرحلة الثانية هي تسجيل هذه البضائع في سجلات خاصة، ثم وضعها في المخازن، وأخيراً مرحلة البيع في الأسواق⁽⁵⁾.

وفرضت السلطات الصليبية بالشام على التجار الإيطاليين عدة أنواع من الضرائب، هي ضريبة الرسو، وضريبة الميناء، وضريبة الإقلاع، وضريبة السوق.

Benjamin of Tudela 'The Travels of Rabbi Benjamin of Tudela. A.D. 1160-1173' in, (1) Thomas Wright (ed.) Early Travels in Palestine. London. 1848, p. 81.

(2) يوشع براور: عالم الصليبيين، ترجمة: قاسم عبده قاسم، القاهرة، 1981، ص 219.

Smith, The Feudal Nobility, p. 92; Benevenisti, M, The Crusaders in The Holy Land, (3) Jerusalem, 1970, p. 77.

(4) براور: المرجع السابق، ص 220. والبولان Poulain هم «أولاد» الصليبيين نتيجة زواج فرسانهم بزوجات أرمنيات وبيزنطيات، أو زواجهم بالمسيحيات الشرقيات بالشام.

Smith, op.cit, p. 92; Idem, «The Government in Latin Syria and The Commercial Privileges of Foreign Merchants» in, D, Baker (ed.), Relations between East and West in the Middle Ages, Edinburg, 1973, p. 112.

والحقيقة أنه لم يكن هناك شيء أكثر تعقيداً وإبهاماً من الرسوم الجمركية في الموانئ الصليبية بالشام، وفي موانئ العصور الوسطى بشكل عام⁽¹⁾، حيث اختلفت نسبة الرسوم حسب جنسية التاجر ونوع السلعة التجارية، كما كانت نسبة الرسوم الجمركية تختلف من ميناء صليبي إلى ميناء آخر.

وعلى الرغم من هذا، يمكن القول أنه - وكما كان الحال في الموانئ المصرية والبيزنطية - فإن البضائع التي تصل إلى الميناء الصليبي كان يتم فحصها بواسطة موظفي الجمارك، ويتم تسليمها من أجل فرض الضرائب عليها، حيث وجدت - بشكل عام - طريقتان لفرض الضرائب على السلع والبضائع التجارية؛ إحداها تقدير الضريبة حسب قيمة البضائع، والأخرى حسب كمية وحجم السلع التجارية.

وحين يتم فرض الضريبة حسب القيمة *ad Volarem* كان يجري تخمين قيمة السلع والبضائع، ثم تحديد الضريبة المفروضة عليها، والتي بلغت في منتصف القرن الثالث عشر أكثر من 11٪⁽²⁾، وهو رقم يُعتبر أقل من ضريبة الخمس المصرية التي بلغت 20٪⁽³⁾، وأعلى من ضريبة الكوميركيون *Kommerkion* البيزنطية التي بلغت 10٪⁽⁴⁾.

(1) براور: المرجع السابق، ص 220.

(2) Smith, op.cit, p. 117; Idem, «The Survival in Latin Palestine of Muslim Administration» (2) in, Holt (ed.), the Eastern Mediterranean Lands in the Period of Crusades, Worminister, 1977, p. 13.

(3) فرض الأيوبيون ضريبةً على السلع التي يقوم بجلبها التجار الإيطاليون والبيزنطيون، تسمى ضريبة الخمس، وذلك في الموانئ المصرية: الإسكندرية، دمياط، تيس، أنظر: القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج 1، القاهرة، د.ت.، ص 464/463. المقرئزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج 1، بيروت د.ت.، ص 109. وتراوحت ضريبة الخمس زمن صلاح الدين الأيوبي ما بين 20٪ - 35٪ من قيمة البضائع التي جلبها التجار الأوروبيون. أنظر: حسنين محمد ربيع: النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين، القاهرة، 1964، ص 51.

(4) في القرن العاشر تم فرض ضريبة تبلغ 10٪ من قيمة الصادرات والواردات على السفن في =

على أية حال كسب التجار الإيطاليون الكثير من تميز وضعهم داخل نسيج المستعمرات الصليبية في الشرق العربي. فبالإضافة إلى خبراتهم التجارية والبحرية التي تمتعوا بها قبل الفترة الصليبية، فإن وجودهم في موانئ الشام - التي كانت تعد إحدى المحطات الأخيرة لطرق التجارة الكبرى من الشرق إلى الغرب - قد زاد من استفادتهم التجارية، وزاد هذا بشكل عام من الانتعاش الاقتصادي الذي حظيت به الإمارات الصليبية، وخاصة لوقوعها في أقاليم تقع ضمن شبكة المواصلات البرية التي تربط الشرق الأقصى، بالشرق العربي ومصر.

امتد من مصر إلى الشام - عبر أراضي المستعمرات الصليبية - طريق تجاري يبدأ من القاهرة، بلبيس، العريش، رفح، غزة، الرملة، اللجون، طبرية، إلى دمشق⁽¹⁾.

ونظراً لاضطرار القوافل التجارية للعبور أمام قلعتي الكرك والشوبك اللتين قام بينائهما الصليبيون للتحكم في طريق القوافل القاهرة - دمشق. . والعكس، يمكننا أن نفهم محاولات صلاح الدين الأيوبي المتكررة لفتح قلعة الكرك⁽²⁾ ذات الموقع الاستراتيجي والاقتصادي الهام، وخاصة بعد تعرض أميرها أرنات للقوافل التجارية الإسلامية.

وعلى الرغم من العرف الذي جرى عليه الأمر بخصوص عدم التعرض للقوافل التجارية، فكثيراً ما هاجم الملوك الصليبيون القوافل الإسلامية، من ذلك مهاجمة الملك بلدوين الأول لإحداها في وادي موسى جنوبي البحر

= الموانئ البيزنطية، وسميت هذه الضريبة باسم Pratikia أنظر:

Lopez, Medieval Trade, p. 21.

مع بقاء قيمتها في القرن الثاني عشر: أنظر: Kommerkion وتغير اسم هذه الضريبة إلى: Bryer. A. «Cultural Relations between East and West in the Twelfth Century» in Baker (ed.) Relations between East and West, p. 89.

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج 14، ص 377، 387. المقرئزي: الخطط، ج 1، ص 227.

(2) ابن شداد: النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، القاهرة 1317هـ، ص 54.

الميت 521هـ/1127م، ونهبه لما تحمله من سلع وبضائع وأموال⁽¹⁾. وهو الأمر الذي تكرر كثيراً: من ذلك استيلاء الصليبيين على قافلة تجارية مصرية ضخمة: كانت في طريقها للتجارة مع الشام 588هـ/1192م واستيلائهم على العديد من الأموال والأقمشة والبضائع، بالإضافة إلى ثلاثمائة جمل وخمسمائة حصان⁽²⁾.

على أن حكام بيت المقدس الأوائل أدركوا أن دولتهم الجديدة تقع عبر الطرق التجارية القديمة، الأمر الذي دفع جودفري (أول حكام بيت المقدس الصليبيين) للسماح للقوافل التجارية العربية بالمرور في المناطق الصليبية⁽³⁾، وعقد معاهدات تجارية مع شيوخ الأردن تسمح بقدوم التجار المسلمين براً إلى يافا وبيت المقدس.

وعندما كانت تصل سلع وبضائع الشرق الأقصى إلى دمشق، كانت القوافل التجارية تقوم بحملها عبر الطرق البرية المفضية إلى موانئ الشام، حيث كان هناك طريقان للوصول من دمشق إلى عكا، أولهما طريق دمشق - بانياس - تبنين - عكا، وهو طريق وعر كانت القوافل تعتمد فيه على البغال، والثاني يبدأ من دمشق عبر أربد - الغور - طبرية - عكا، وكان منبسطاً غير وعر، اعتمدت القوافل فيه على الجمال⁽⁴⁾.

كما كانت القوافل تخرج من دمشق إلى عكا عبر الطريق الساحلي⁽⁵⁾، بالإضافة إلى وجود طرق أخرى تصل دمشق بمدينة صور، ودمشق وأنطاكية، ودمشق وطرابلس.

كما أن وقوع مدينة الرها على مفترق الطرق بين دمشق وأنطاكية من ناحية

(1) ابن القلانسي: ذيل تاريخ دمشق، ص 218.

(2) ابن شداد: المصدر السابق، ص 209.

(3)

Fink «The Foundation of The Latin States», p. 376.

(4) ابن جبير: الرحلة، بيروت، 1980، ص 273 - 274، 282.

Mayer, op.cit, p. 75; Benevenisti, op.cit, p. 78.

(5)

وبين العراق وإيران من ناحية أخرى، جعلها محطة كبرى للقوافل التجارية التي كانت تصل إلى مدينة الرقة عبر سميساط والرها، وحران⁽¹⁾.

كما كانت هناك قوافل تجارية تجوب الطريق البحري ما بين مدن أرمينيا الصغرى والموانئ الصليبية بالشام، حيث كانت تأتي البضائع الشرقية من أياز Ayas عاصمة أرمينيا عبر الطريق الساحلي إلى مدن صور وعكا⁽²⁾.

وإذا ما تذكرنا الطريق التجاري القديم الذي كانت القوافل الآتية من اليمن تطرقه بحذاء ساحل البحر الأحمر شمالاً إلى مكة، فالبتراء إلى غزة، وعبر ساحل البحر المتوسط إلى موانئ الشام⁽³⁾ - بالإضافة إلى الطرق التجارية السابقة - لتبين لنا أن المستعمرات الصليبية في بلاد الشام قد تمتعت بأهمية تجارية بالغة. وبشكل عام يمكن القول إن الطرق البرية قد استمرت في أداء مهامها القديمة/الجديدة في خدمة القوافل التجارية إبان الفترة الصليبية.

وعلى الرغم من منافسه التجار الإيطاليين، احتكر التجار المسلمون - وبشكل شبه تام - تجارة القوافل البرية من وإلى المدن الصليبية، اعتماداً على خبراتهم السابقة بأساليب التجارة، وبجغرافية الطرق التجارية، وبوسائل النقل المتبعة. كما كان التجار المسلمون يصطحبون القوافل التجارية الخاصة بهم من دمشق إلى الموانئ الصليبية، وفي حال عدم قدرة التجار على الحضور بأنفسهم، كانوا يقومون بإرسال وكلاء عنهم⁽⁴⁾ لمصاحبة القوافل. وكان الأخيرون يعيشون في الموانئ الصليبية.

وكان التجار الإيطاليون يشترون بضائعهم مباشرة من التجار المسلمين، الذين

(1) هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج 1، ص 179.

(2) Lopez, Medieval Trade in The Mediterranean Wrold, p. 224.

(3) علي حسين السليمان: النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى، ص 126، 206.

(4) Smith, The Feudel Nobility, p. 78; Richard, op.cit, p. 353.

لم يكونوا من الشام فقط، بل كان بينهم بعض التجار اليمانيين والمغاربة⁽¹⁾.

كانت الطرق البرية تبدأ وتنتهي ببوابات المدن، الأمر الذي جعلها تتحكم في الطرق التجارية الهامة، مما يدفعنا إلى القول - بشيء من التجاوز - إن بوابات المدن قد قامت بدور مماثل لدور الموانئ الصليبية في حركة التجارة بالشام. ويمكن تفسير ذلك بوجود مباني الجمارك بالقرب من البوابات، وأمام القلاع ومداخل الأودية، حيث كانت هذه الجمارك عبارة عن «خانات»⁽²⁾.

كان موظفو جمارك البوابات يعملون بنفس طريقة موظفي جمارك الميناء، حيث يقومون بفحص السلع والبضائع، وتعيين الرسوم الجمركية الواجبة عليها، أما إذا لم يكن المسافر يحمل معه سلعاً من أجل التجارة، فقد كانوا يطلبون منه أن يقسم أن ما يحمله هو من أجل استعماله الشخصي⁽³⁾ وبعد ذلك يتم إعفاؤه من الرسوم. وكما كان الحال في جمارك الموانئ، كانت الرسوم الجمركية لبوابات المدن تتم حسب قيمة البضائع *ad volarem*، وحسب كميتها.

كان مكتب جمارك مدينة بيت المقدس يوجد في (قلعة داود)⁽⁴⁾ بالإضافة إلى وجود عدة مكاتب للجمارك بالقرب من جميع البوابات الرئيسية للمدينة، وكذلك كانت الجمارك في طرابلس بالقرب من البوابات، كما وجدت مكاتب الجمارك أيضاً عند بوابات القلاع والحصون كجمارك قلاع الكرك والشوبك⁽⁵⁾.

(1) ابن جبير: المصدر السابق، ص 274.

Prawer, the Latin Kingdom, p. 403.

(2)

ويعرف ابن جبير أحد جمارك بوابات مدينة عكا على طريق دمشق - عكا، فيذكر أن الجمارك كان عبارة عن خان معد لتزول القوافل التجارية. وفي حين تمكث البضائع والسلع في الدور الأرضي أمام موظفي الجمارك من المسيحيين الذين يجيدون اللغة العربية تحت رئاسة «الصاحب» يصعد التجار للراحة في غرف الدور العلوي. أنظر ابن جبير، الرحلة، ص 275، 276.

Smith «Government», p. 115; Idem, «The Survival», p. 14.

(3)

Prawer, J, «Crusader Cities» in, Miskimin (ed.), Medieval City, London, 1977, p. 184.

(4)

(5) هايد، تاريخ التجارة، ج 1، ص 185.

والحقيقة أنه لا توجد لدينا إلا بعض الإشارات حول الرسوم الجمركية المفروضة على السلع والبضائع عند البوابات، لكنها تكفي للقول بأن مكتب الجمرك بالبوابة كان يقرر وجوب دفع كاروبل واحد Carouble⁽¹⁾ من أية سلعة يتم تصديرها برأ من المدن الصليبية إلى المدن الإسلامية الداخلية.

وفي المقابل فقد تقرر على التجار الذين يحملون سلعاً وبضائع لتصديرها عبر بوابات المدن الصليبية وجوب دفع رسم جمركي يبلغ قيراطاً واحداً⁽²⁾ قبل أن تأخذ تجارتهم طريقها إلى الأسواق.

قبل الحديث عن الأسواق الصليبية في بلاد الشام. لا بد لنا من الالتفات إلى الدور الذي لعبته الفنادق والخانات في الحركة التجارية بالمستعمرات الصليبية، حيث مثل الفندق(*) Funda الضلع الثاني لمثلث الميناء: (بوابات المدينة)، الفنادق، الأسواق.

ومثلت أسواق المدن الصليبية المحطة الأخيرة لرحلة البضائع الشرقية التي كان التجار الإيطاليون والمسلمون يجلبونها من المدن الإسلامية بحراً - عبر موانئ الشام الصليبية - وبراً - عبر طرق القوافل التجارية - القديمة/الجديدة -، وكذلك

(1) Beugnot (ed.) Assises des Jerusalem, Tome, II, in, R.H.C. Paris, 1884, p. 174.

الكاروبل = 24/1 من البيزانت، والقيراط يساوي 24/1 من الدينار.

(2) ابن جبير: المصدر السابق، ص 274.

(*) وجد «الفندق» في مناطق عديدة من أقاليم البحر المتوسط في العصر الوسيط، وتشير الكلمة في الشام إلى الخان الذي كان عبارة عن بناء وسط فناء مكشوف. يجري تخزين السلع في أدواره السفلى، بينما يقيم التجار الأجانب في أدواره العليا. ويمكن القول بأن وظيفة الخان العربي في الشام يشبه الفونداكو Fundaco البندقي، والميتاتا Mitata البيزنطية رغم عدم السماح للتجار بالبقاء في الأخيرة أكثر من ثلاثة أشهر. انظر:

Lopez, Medieval Trade, p. 85; Smith, «The survival», p. 15; Ziada, N, Urban Life in Syria under the Early Mamluks, Beirut, 1953, pp. 88-9.

وانظر أيضاً: صبحي ليبب: «الفندق: ظاهرة سياسية، اقتصادية، قانونية». في: مصر وعالم البحر المتوسط، إعداد: رؤوف عباس، القاهرة، 1986، ص 285 - 305.

البضائع الغربية التي قامت سفن الإيطاليين بجلبها من موانئ جنوب وغرب أوروبا. ويجب أن نعلم أن الصليبيين قد استخدموا نفس الأسواق الإسلامية بالمدن، فلم يقوموا بتغيير مكان السوق إلا فيما ندر، كما أنهم استخدموا التجهيزات الموجودة من قبل والملائمة لعمليات البيع والشراء كما هي دون تعيير⁽¹⁾.

والحقيقة أن السوق في المدينة الصليبية كان يعني الكثير للتجار الأوروبيين، ولل سكان الصليبيين ويكفي أن تجار إيطاليا، وباقي دول أوروبا المتوسطة حصلوا على درسهم التجاري الأول من التجار المسلمين الشوام المواجهين لهم على شواطئ شرق المتوسط⁽²⁾.

واتساقاً مع الوضع السياسي والاقتصادي للمستعمرات الصليبية: كان هناك نوعان من الأسواق داخل المدن الصليبية، الأسواق الملكية، وهي الأسواق التابعة للسلطة الرسمية الصليبية، الممثلة في ملك بيت المقدس، بالإضافة إلى الأسواق الإقطاعية التابعة لأمرأ الكونتيات والبارونيات. والأسواق الإيطالية، وهي التي توجد داخل القوميونات الإيطالية، والتي مثلت إحدى مكاسب مشاركة المدن الإيطالية في مساعدة الحركة الصليبية.

فرض التركيب السياسي للمدينة الصليبية فارقاً كبيراً في طبيعة الأسواق، ففي حين تخصصت الأسواق التابعة للملك الصليبي وللأمرأ في بيع وشراء المواد

Prawer, The Latin Kingdom, p. 409.

(1)

كان موقع السوق في منتصف المدينة الإسلامية لسهولة اتصاله بجميع أحيائها، وأنشأ المسلمون أسواقهم في مدن الشام منذ قيام الدولة الأموية، واستخدموا نمطين مختلفين في بناء السوق، الأول مجموعة دائرية من المباني والحوانيت بوسطها فناء واسع، والثاني بناء الحوانيت والدكاكين بشكل متراص ومتواجه في الشارع الرئيسي للمدينة، كما قام المسلمون بتغطية شوارع السوق «بالسقائف». أنظر: محمد عبد الستار عثمان: المدينة الإسلامية، الكويت، 1988، ص 254 - 263.

Lieber, A.E, «Eastern Business Practices and Medieval European Commerce», in, E.H.R, (2) vol. XXI, 1968, p. 230.

الغذائية والسلع الضرورية لحياة السكان الصليبيين⁽¹⁾، وخاصةً الفرسان الذين كانوا بمثابة عمود الخيمة في الكيان الصليبي، وجّه التجار الإيطاليون اهتمامهم الأكبر نحو السلع والبضائع التجارية التي كان يتم جلبها بكميات ضخمة من أسواق المدن الإسلامية الداخلية وأسواق الغرب الأوروبي.

وفي إطار ما يمكن تسميته تجاوزاً بـ «الحرب الاقتصادية» حاول الملوك الصليبيون دوماً ثنّي السكان عن التوجه نحو الأسواق الإيطالية، وفي الوقت نفسه قاموا بتشجيع التجار المسلمين الشوام على ارتياد الأسواق الملكية⁽²⁾.

فرض الوضع الاقتصادي على السكان ارتياد الأسواق بشكل مستمر من أجل الحصول على إمداداتهم الغذائية أولاً بأول، وفي الوقت الذي كان التجار الإيطاليون والصليبيون يشترون فيه فائض الإنتاج الزراعي⁽³⁾ فإنّ فائض الإنتاج لدى قطاعات الفرق العسكرية (الداوية - الاستبارية - التيوتون) كان يتم تخزينه لمدة عام أو أكثر كإجراء احتياطي.

كان لكل مدينة من مدن الشام تحت السيطرة الصليبية، أسواقها الخاصة، التي تراوحت ما بين الأسواق الدائمة والأسواق الموسمية، ولم يختلف الأمر فيما بين المدن الساحلية والمدن الداخلية إلا في الحركة التجارية، حيث حظيت المدن الساحلية بنشاط تجاري مكثف في الأسواق بسبب الموانئ وما تبعها من عمليات تصدير واستيراد، وكذلك بسبب تركيز معظم القوميات التجارية الإيطالية في المدن الساحلية.

إلا أن هذا الأمر لم يمنع المدن الداخلية من إقامة أسواقها لتلبية احتياجات السكان وخاصة إذا ما تمتعت المدينة بشهرة تجارية أو دينية كمدن القدس، والناصرية، وبيت لحم.

Prawer, op.cit, p. 408; Idem, «Crusader Cities», p. 190.

Smith, The Feudal Nobility, p. 74; Idem, «Government», p. 121.

Smith, The Feudal Nobility, p. 75.

(1)

(2)

(3)

والحقيقة أن الشهرة التجارية لمدينة عكا لم تكن من نتائج الغزو الصليبي لبلاد الشام، بل إن المدينة كان لها أسواقها الشهيرة إبان الفترة الإسلامية، والذي زاد من شهرة أسواقها كونها تعد إحدى المحطات الأخيرة لطريق القوافل البري المار من وسط آسيا إلى شواطئ الشام على البحر المتوسط. وازداد الانتعاش التجاري للمدينة في العصر الصليبي، وخاصةً بعد انتصار صلاح الدين في حطين، الأمر الذي دفع بالصلبيين إلى سكنى المدن الساحلية بشكل عام وعلى رأسها مدينة عكا التي أصبحت عاصمة المملكة اللاتينية بدلاً من بيت المقدس، ونظراً لارتباط الأسواق بالحركة التجارية للمدينة، وأيضاً الكثافة السكانية فقد شهدت أسواق عكا في القرن الثالث عشر انتعاشاً تجارياً كبيراً.

واقتسمت السلطات الصليبية والقوميونات الإيطالية أسواق المدينة بالإضافة على ذلك كانت هناك أسواق تعبر عن التوازنات السياسية - الاقتصادية بالمدن مثل أسواق المدن البروفنسالية، وأسواق الفرق العسكرية⁽¹⁾.

وبشكل عام نشطت أسواق عكا نتيجة استيراد التجار الإيطاليين والصلبيين للسلع والبضائع من المدن الإسلامية الداخلية مثل دمشق وحلب والقاهرة، حيث جلبوا الملابس والمنسوجات من دمشق والقاهرة بالإضافة إلى استيرادهم النسيج والمنسوجات أيضاً من المدن الصليبية الأخرى كأطاكية وطرابلس⁽²⁾. ونتيجةً للكثافة السكانية في مدينة عكا زادت عمليات بيع وشراء الحبوب والغلال والخضراوات والفاكهة والتين والزيتون وزيت الزيتون وزيت السمسم، بالإضافة إلى الدواجن والماعز والأغنام، كما وجدت بالمدينة أسواق لبيع اللحوم، وكذا أسواق لبيع الأطعمة المطهية⁽³⁾.

وعلى الرغم من أن عكا كانت مركزاً نشطاً للتجارة والاستهلاك، وإعادة تسويق السلع، فإن المنازعات التي نشبت كثيراً في شوارع المدينة بين فرق

Prawer, op.cit, p. 412, Smith, «Government», p. 116.

(1)

Smail, R.C, The Crusaders in Syria and the Holy Land, Southampton, 1973, p. 77.

(2)

Smith, The Feudal Nobility, p. 80, Idem, «Government», p. 116.

(3)

الداوية والاستتارية قد أثرت كثيراً على الكفاءة التجارية لأسواق عكا⁽¹⁾.

ومع وجود مدينة بيت المقدس ضمن المدن الداخلية، فإنها تمتعت بنشاط تجاري صاحب أهميتها الدينية لدى الغزاة الصليبيين، وجاء أيضاً نتيجةً للكثافة السكانية بالمدينة وما يجاورها، وتلبيةً لاحتياجات الحجاج المسيحيين، فكان لبيت المقدس أسواقها الدائمة، والموسمية، وتضمن السوق الرئيسي للمدينة ثلاثة شوارع مغطاة، اتجاهاها من الشمال للجنوب، وتربط الممرات الجانبية بينها⁽²⁾.

كان «سوق الحبوب» بالقدس يقع بالقرب من برج داود (حيث مكتب الجمارك)، بالإضافة إلى وجود العديد من الأسواق مثل «سوق الأعشاب» و«سوق السمك»، و«سوق الدواجن والطيور». وإلى جوار سوق الأعشاب كان يوجد «سوق الطعام» وهو عبارة عن سوق يتم فيه بيع الطعام المطهي وتقديمه للمشتريين من الحجاج المسيحيين وأيضاً للسكان الصليبيين غير المتزوجين⁽³⁾.

(1) Mathew Paris, English History from the years 1235-1273, Trans. by Griles, J.A. vol. 1, London, 1852, pp. 386-397.

(2) Benevenisti, The Crusaders in The Holy Land, p. 55.

(3) Anonymous, «The City of : أنظر: الصليبية. أنظر: Jerusalem», Trans. by, Conder, in P.P.T.S., Vol. VI, pp. 6, 7, 11, 12, 17, 200, 287, 288; Prawer, «Crusader Cities», p. 189; Idem, The Latin Kingdom, p. 408; Benevenisti, op.cit, p. 55.

حيث يتبين استخدام الصليبيين لنفس تخطيط الأسواق الإسلامية من حيث وجود شوارع رئيسية تتفرع عنها شوارع جانبية يجري تكثيف الحوانيت بها. وهو ما يفسر لنا وجود «السوق الثلاثي» في مدينة بيت المقدس في الفترة الصليبية. بالإضافة إلى ذلك استخدم الصليبيون نفس مكان سوق الحبوب في أسواق بيت المقدس، حيث كان المسلمون يركزون أسواق الحبوب، والسلع ثقيلة الوزن، كبيرة الحجم في مكان فسيح بالقرب من بوابات المدن، وكانت توجد بالقرب منها مواقف للدواب ومؤجريها من المكارين، ومواضع للحمالين من أجل حمل السلع والبضائع، أنظر: محمد عبد الستار عثمان: المدينة الإسلامية، ص 260 - 264.

كما وجدت بالأسواق «دكاكين الحلاقة» حيث كان الحجاج يقومون بحلق شعورهم قبيل الذهاب لزيارة كنيسة القبر المقدس، بالإضافة إلى وجود «محلات الصيرفة» و«محلات الصاغة» التي أشرف عليها الصيارفة والصائغون اللاتين والشوام.

واشتهرت أسواق مدينة طرابلس الشام في العصر الصليبي ببيع المنتجات الغذائية، كالحبوب وغيرها، بالإضافة إلى بيع المنتجات المحلية المعروفة بها، كالصناعات الزجاجية والحريرية وقصب السكر⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك فقد وجد في المدينة العديد من الأسواق التي لم تختلف عن باقي أسواق المدن الصليبية مثل «سوق اللحوم»، «سوق السمك»، «سوق الصاغة»، «سوق الصابون»⁽²⁾.

وامتلأت أسواق مدينة بيروت بالمنتجات المحلية كالحبوب والزيوت والخمور والزجاج والخزف والصابون ومواد الصباغة بالإضافة إلى السلع الشرقية التي جلبها التجار المسلمون والإيطاليون من دمشق إلى أسواق بيروت، كالتوابل، واللآلئ والأحجار الكريمة، والحريز، والصوف والكتان، كما أصبحت بيروت في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي مستعمرةً جنويةً مزدهرةً تجارياً⁽³⁾.

كذلك وجدت الأسواق المزدهرة في معظم مدن الشام تحت الحكم الصليبي، وخاصة في مدن أنطاكية، يافا، عسقلان، كذلك وجدت عدة أسواق خارج المدن ويجوار القلاع، مثل السوق المجاور لقلعة صفد⁽⁴⁾.

ونظراً للوضع الجيوبوليتيكي الخطر للمستعمرات الصليبية بالشام، يمكن

Burchard of Mount Sion, «A Discription of The Holy Land» in, P.P.T.S, vol. XI, (1) London, 1896, p. 16.

Smith, op.cit, p. 96; Idem, «Government», p. 116. (2)

Smith, «The Survival», p. 18. (3)

Mayer, The Crusades, p. 152. (4)

للمرء تصور وجود أسواق دائمة للسلاح في جميع المدن الصليبية تقريباً. وكذلك يمكن تصور وجود أسواق صغيرة ومؤقتة بالقرب من معسكرات الجنود، خلال الحروب المستمرة بين الصليبيين والمسلمين.

و غالباً ما تميزت حوانيت الأسواق بظلمتها، وبضيق مساحتها. وبالمصاطب التي يعرض التاجر عليها بضاعته، وأحياناً كان يوجد بها مناوئد خشبية لعرض السلع التي كان يمكن وضعها على الأرض أيضاً فوق السجاجيد والحصر⁽¹⁾.

وبشكل عام كان التجار في الأسواق يفتحون الحوانيت بعد الفجر بقليل، ويستمرون في عملية البيع إلى ما بعد الغروب، باستثناء فترة الظهيرة التي خصصت لتناول الغذاء، ونوم القيلولة⁽²⁾، مع ملاحظة أنهم لم يكونوا يفتحون حوانيتهم في الأيام المقدسة.

كذلك كان التجار اللاتين والمسلمين الشوام من أصحاب الحوانيت يميلون للسكن جنباً إلى جنب، وعلى الرغم من هذا فقد اختلف مكان اجتماعهم، فبينما كان التجار اللاتين يجتمعون في الشارع المغطى، كان التجار الشوام يجتمعون في الشارع المؤدي إلى كنيسة القبر المقدس⁽³⁾، إلا أنهم كانوا يتجاوزون في محلات الصيرفة، حيث كان مكان الصيارفة المسلمين في الجهة الشمالية للسوق في بيت المقدس، على حين جلس الصيارفة اللاتين في الجهة الجنوبية له⁽⁴⁾.

وكما هو الحال في الأسواق الإسلامية بالشام، فقد تألف تجار الأسواق الصليبية من ثلاثة أنواع: تاجر التجزئة، وتاجر الجملة، والتاجر الأكبر الذي يملك عملية تصدير السلع والبضائع. وكان بعض التجار الكبار لهم وكلاء

Smith, The Feudal Nobility, p. 80.

(1)

Holmes, V, «Life Among the Europeans in Palestine and Syria in the Twelfth and Thirteenth Centuries» in, Setton, vol. IV, Wisconsin, 1977, p. 25.

(2)

Benevenisti, op.cit, p. 56.

(3)

Anonymous, op.cit, p. 11.

(4)

عنهم⁽¹⁾ في الأسواق الصليبية والإسلامية وكان التجار يقومون بإقراض بعضهم البعض من أجل استمرار العمليات التجارية.

ولعل أفضل من يحدثنا عن أنواع التجار بأسواق الشام إبان الفترة الصليبية هو تاجر مؤرخ⁽²⁾ عاش في طرابلس في القرن السادس الهجري - الثاني عشر الميلادي، حيث يذكر أن تاجر التجزئة كان يذهب إلى أسواق المدن المختلفة، ولديه قائمة بأسعار جميع البضائع التي اختلف سعرها من بلد لآخر. كما كان يحتفظ معه بقائمة الضرائب المفروضة على البضائع في الأسواق المختلفة، وكذلك كان عليه أن لا يتأخر وهو في طريقه لأسواق المدن لئلا تفسد بضاعته.

أما تاجر الجملة فكان يشتري السلع في موسمها، ثم يقوم بتخزينها إلى أن يرتفع ثمنها نظراً لندرتها في الأسواق، كما كان يبيع بضاعته عند التنبؤ بانخفاض الأسعار، كذلك كان من المفترض في تاجر الجملة أن يعرف - وبشكل دائم - أحوال السلع والبضائع وكمياتها في أسواق المدن الأخرى. كما كان تاجر الجملة يشتري السلع والبضائع عن طريق تقسيط ثمنها⁽³⁾، ولم يكن يقوم بدفع ثمنها مرة واحدة.

ويمكننا هنا أن نقرر أن السلطات الصليبية لم تفرق في معاملاتها بين تاجر التجزئة وتاجر الجملة، وذلك لأنها لم تهتم إلا بسير العمليات التجارية بصرف النظر عن القائمين بها، سواء أكانوا من التجار الإيطاليين أو حتى من أفراد الطبقة البورجوازية⁽⁴⁾.

أما بالنسبة للتاجر الذي يمتلك القدرة على تصدير بضاعته، فكان يجب أن

(1) Richard, The Latin Kingdom, vol. 1, p. 353, Simth, op.cit, p. 78.

(2) جعفر بن علي الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق البشري الشوربجي، الإسكندرية، 1977م، ص 73.

(3) نفسه، ص 70.

Prawer, «The Burgesses» in, Setton, vol. V, p. 155.

(4)

يكون لديه وكيل أو ممثل عنه ليقوم باستلام البضائع، ثم يرحل بها إلى الأسواق المختلفة ليتولى بيعها هناك نيابةً عن التاجر الكبير، وكان على الوكيل أن يكون أميناً متصفاً بالخبرة في التجارة⁽¹⁾.

واستخدم التجار أسلوب المقايضة - الذي عرفته الأسواق الأوروبية منذ القرن الثامن الميلادي⁽²⁾ - كما عرفته الأسواق الإسلامية أيضاً، كبديل لنقص العملة، وكطريقة مثلى للربح المشترك دون خسارة، فكان التجار يتبادلون السلع التي جرى العرف التجاري على المقايضة بها، كالحبوب والخيول والماشية.

كما عرفت الأسواق الصليبية بالشام عمليات البيع بالمزاد منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي، فكان الموظفون الحكوميون يعلنون عن السلعة لبيعها، وكان المشترون يلتفون في حلقة حول السلع والبضائع⁽³⁾، مما أوجد اسم «الحلقة» حول عمليات البيع بطريقة المزاد.

وأعلن التجار عن سلعهم بواسطة المنادين الذين كانوا يجوبون الشوارع ليعلموا السكان بالسلعة المراد بيعها وبمكانها، كما كان الحال بخصوص نبيذ نابلس⁽⁴⁾. على أن السماسرة^(*) قاموا بمهمة الإعلان عن السلع والبضائع على نسق أكثر تنظيماً، حيث كان عملهم يتلخص في إعلان المشتري بالسلعة، وإحضاره للشراء من التاجر⁽⁵⁾. ومن المرجح أنهم اهتموا كثيراً بمسألة البيع بالتجزئة.

(1) الدمشقي: المصدر السابق، ص 75.

(2) Lopez, «The Trade of Medieval Europe» in, C.M.H. vol. II, London, 1952, p. 259.

(3) Smith, «Government», p. 117.

(4) Holmes, op.cit, p. 17.

(*) عرفت أسواق العصور الوسطى وخاصة الأسواق الإيطالية - أعمال السمسرة التي كانت عملاً

ملازماً لعمليات البيع. وعرفت البندقية السمسار باسم sensale. أنظر: Pirenne, Economic

and Social History of Medieval Europe, p. 177.

(5) الدمشقي: المصدر السابق، ص 64.

ونظراً لدور الأسواق الصليبية في عملية الانتعاش التجاري في بلاد الشام، فقد أوجد الصليبيون نظاماً صارماً لإدارة الأسواق، كان على رأسه الفيكونت Visconte، ويساعده المحتسب^(*). ورفاقه من رجال الشرطة. كذلك تم إيجاد محكمة السوق التي قامت بدور كبير في فض المنازعات التجارية في الأسواق. ويبدو أن الصليبيين اقتبسوا وظيفة المحتسب، واحتفظوا له بنفس الاسم Methesep من الأسواق الإسلامية، وخاصة أسواق دمشق⁽¹⁾ وربما من الأسواق الإسلامية الموجودة في المدن التي نجح الصليبيون في غزوها.

ويمكن القول أن النظام النقدي للصليبيين بالشام قد انقسم إلى قسمين أساسيين، النقود الذهبية والفضية عالية القيمة، والتي جرى ضربها تقليداً للنقود الذهبية والفضية للفاطميين والأيوبيين في مصر والشام، ونقود برونزية ونحاسية ذات كتابة يونانية أو لاتينية أو فرنسية، ونظراً لوجود الصليبيين في وسط مجتمع نقدي متقدم، على حين لم تكن لديهم عملتهم الخاصة، قاموا بتقليد النقود الذهبية والنحاسية الخاصة بالخليفة الفاطمي المستنصر بالله 427هـ - 487هـ / 1035 - 1094م، أيضاً نقود الخليفة الأمر بالله 495 - 524هـ / 1101 - 1130م⁽²⁾، بالإضافة إلى قيامهم بتقليد الدراهم الأيوبية التي قام بضربها الأمير

(*) عرفت وظيفة المحتسب في الأسواق الإسلامية منذ عهد الرسول ﷺ، الذي استعمل عمر بن الخطاب على سوق المدينة، وسعيد بن العاص على سوق مكة. أنظر: الحبيب الجنحاني: التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام، بيروت، 1985، ص 35، وكان المحتسب «عامل السوق» يختص بنوعية المبيعات، والتأكد من مطابقة المعاملات التجارية في السوق للشريعة الإسلامية. أنظر: محمد عبد الستار عثمان: المدينة الإسلامية، ص 256، وتزخر المصادر العربية بالتفاصيل عن المحتسب ودوره. راجع على سبيل المثال: القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج 10، ص 461 - 462، ج 12، ص 472. النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج 6، القاهرة، ص 252 - 253. وعن المحتسب في الفترة المملوكية في مصر أنظر: المقرئزي: المواعظ والاعتبار: ج 1، ص 463 - 464.

Smith, The Feudal Nobility, p. 87; Idem, «Government», p. 116; Idem, «The survival», p. (1) 15.

= Schlumberger, G, Numismatique de L'Orient Latin, Austria, 1954, p. 134.

(2)

الظاهر غازي الأول (1186 - 1216) وذلك بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي في 1193م⁽¹⁾.

وعلى الرغم من هذا يمكن القول أن البيزنطات^(*) الذهبية كانت تمثل القاعدة السعيرية للنظام النقدي الصليبي، على الرغم من محاكاتها الأولى للعملات الفاطمية⁽²⁾، ثم إعادة ضربها بنقوش مسيحية بعد قرار البابا أنوسنت الرابع بتحريم التعامل بالبيزنطات المقلد للعملات الإسلامية، لاحتوائه على نقوش وعبارات إسلامية.

على أننا يجب أن نضع عمليات تقليد العملة الإسلامية في سياق عمليات التقليد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي⁽³⁾ التي قام بها الصليبيون طوال وجودهم على أراضي الشرق العربي، وخاصة في المرحلة الأولى من استقرارهم بالشام.

وبالإضافة إلى ممارسة الصليبيين للنشاط التجاري بكثافة، فقد اهتموا بزراعة أقاليم الشام التي سقطت في أيديهم، حيث مثلت الزراعة الرافد الثاني، والحيوي للنشاط الاقتصادي للمستعمرات الصليبية.

= رأفت النبراوي: المسكوكات الصليبية في مصر والشام: ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، القاهرة، ص 5، 17، 28. وعن النقود الفاطمية أنظر: عبد المنعم ماجد: النقود الفاطمية في مصر، حوليات كلية الآداب جامعة إبراهيم، مايو 1953، ص 223 - 228. حيث يذكر تقليد الصليبيين للنقود الفاطمية.

(1) رأفت النبراوي: المرجع السابق، ص 30، 32.

(*) البيزنطات Byzant عملة بيزنطية، وهو التطور الثالث للصوليدس Solidus بعد النوميisma Nomisma والهيريرون Hyperperon

(2) Mitcalf, Coinage of The Crusades and The Latin East in Ashmolean Museum, London, 1983, p. 43.

حيث يذكر أن الدينار الفاطمي كان أثقل وزناً، وأعلى في نسبة الذهب من البيزنطات الصليبية المقلدة له.

(3) Ehrenkruts, «Arabic Dinars Struck by The Crusaders», in J.E.S.H.O. vol. VII, 1964, p. 175.

والحقيقة أن أراضي الشام تعتبر من أخصب الأراضي الزراعية في الشرق العربي، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها وفرة مياه الأمطار، بالإضافة إلى وجود العديد من الأنهار والجداول الصغيرة التي ساهمت في إنعاش العمليات الزراعية، فاشتهرت الأراضي الزراعية بجودة مزارعها ومحاصيلها⁽¹⁾، وهو الأمر الذي لاحظته أفراد الحملة الصليبية الأولى لدى وصولهم أمام أبواب أنطاكية 1097م⁽²⁾، حيث شاهدوا العديد من أشجار الكروم والفاكهة، وبعض البقوليات كالفاصوليا بالإضافة إلى العديد من مخازن القمح والغلال.

وأحدث الاحتلال الصليبي خللاً في الحيازات الزراعية للسكان الشوام في الأقاليم التي تم غزوها، حيث حصل الصليبيون على نصيب الأسد من الأراضي الزراعية نتيجة موت أو هرب جميع ملاك الأراضي المسلمين الكبار تقريباً⁽³⁾، واغتصاب الأمراء الصليبيين لأراضي الفلاحين المسلمين.

ونتيجةً للوضع الجيوبوليتيكي النادر للمستعمرات الصليبية في بلاد الشام، وضرورة تأمين عملية إمداد الكيان الجديد بالمواد الغذائية اللازمة، عاود الصليبيون زراعة السهول والوديان والجبال التي اشتهرت بمحاصيلها قبل مجيئهم، وهكذا - وبشكل اعتيادي - جرت زراعة سهل أنطاكية، والسهول الساحلية الضيقة بالإضافة إلى زراعة جبال لبنان(*) والأنصارية عن طريق تقسيمها إلى مدرجات⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من أن المجتمع الصليبي قد ظل مجتمعاً حضرياً بالأساس،

(1) الأصطخري: المسالك والممالك، القاهرة، 1961، ص 46؛ محمد كرد علي، خطط الشام، ج 4، دمشق، 1956م، ص 105، 106.

(2) Fulcher of Charter, op.cit, p. 96.
المؤرخ المجهول: أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس. ترجمة: حسن حبشي، القاهرة، 1958، ص 50.

(3) Cahen, C, «Le regime rural syrien au temp de la domination franque», in, B.F.L.S. 1927, (3) p. 289.

(*) أنظر ابن جبير، ص 260، حيث يصف جبال لبنان بأنها «من أخصب جبال الدنيا».

(4) Richard, «Agriculture in Frankish Syria», in, Setton, vol. V, p. 253.

فقد كان من الواضح صعوبة استتباب الاحتلال الصليبي بدون ضم الريف تحت السيطرة الإدارية للصليبيين⁽¹⁾ فبالإضافة إلى القرى العربية التي هجرها سكانها المسلمون، فقد قامت السلطات الصليبية بتشجيع الفرسان العلمانيين ورجال الكنيسة على إنشاء قرى جديدة، كما أنها قامت بجذب المستوطنين عن طريق التبرع لهم بالأرض⁽²⁾ وبناء المساكن اللازمة لمعيشتهم.

لعبت الظروف الأمنية دوراً كبيراً في تحديد مكان إقامة القرى الجديدة، إذ جاءت معظمها فوق قمم التلال⁽³⁾، حيث ضمن لهم هذا الموقع المرتفع تحذيراً مبكراً من هجمات المسلمين ومن غارات البدو. كما كانت هناك قلعة عسكرية في كل قرية تابعة للملك الصليبي⁽⁴⁾ كان موقعها في وسط منازل القرية. كذلك وجد بكل قرية تقريباً كنيسة صغيرة، ومخازن لتجميع المحاصيل الزراعية، كما مثلت الطواحين أحد أهم معالم القرية الصليبية لكونها أحد معالم النظام الزراعي والحقلي الأوروبي الوسيط، وحيث كانت الطاحونة احتكاراً إقطاعياً، كان على الفلاح دفع جزء من الدقيق مقابل طحن حبوب القمح والذرة⁽⁵⁾.

كذلك استخدمت الطواحين في عمليات ري الأراضي الزراعية عن طريق رفع مياه الأنهار والجداول إلى قنوات الحقول⁽⁶⁾، بالإضافة إلى الآبار التي اعتمدت عليها القرى في إمدادات مياه الشرب.

ومنذ البدايات الأولى لتأسيس القرى الصليبية، لم تستطع الجهود الاستعمارية للصليبيين تغيير التركيب العرقي للفلاحين⁽⁷⁾. واستمر الفلاحون

(1) Mayer, op.cit, p. 151.

(2) Benevenisti, op.cit, p. 129.

(3) Ibid, p. 215; Smith, op.cit, p. 44.

(4) Johns, «The Attempt to Colonize Palestine and Syria in the Twelfth and Thirteenth Centuries», in, J.R.C.A.S. vol. XXI, 1934, p. 210.

(5) Preston, H, Rural Conditions in The Kingdom of Jerusalem during The Twelfth and Thirteenth Centuries, Philadelphia, 1903, p. 38.

(6) Richard, op.cit, p. 256, Holmes, op.cit, p. 14.

(7) Prawer, op.cit, p. 380.

المسلمون يمثلون أغلبية سكان القرى الذين حملوا اسمين هما القرويين Villani التي تعني السكان الشوام والصليبيين من طبقات منخفضة اجتماعياً، بالإضافة إلى الفلاحين الأرمن، وكذلك الـ Rustici التي تحوي تحتها الفلاحين الشوام فقط⁽¹⁾. على أن القرى الصليبية احتفظت بداخلها بالعديد من الفلاحين الصليبيين الذين جرت معاملتهم اجتماعياً وقانونياً على أساس كونهم بروجوازيين يتركزون في سكنهم في منازل حول القلعة في القرية⁽²⁾، وفي مرتبة اجتماعية أعلى من الفلاحين الشوام المسلمين والمسيحيين.

استفاد الصليبيون من النظام الإداري لقرى الشام تحت الحكم الإسلامي، وأضافوا عليه ما فرضته الظروف الجديدة من مستجدات ضرورية، فنتيجة لعدم وجود السادة الإقطاعيين ملاك الأراضي الزراعية في الريف، كان لا بد لهم من إيجاد وكلاء ينوبون عنهم في التعامل مع جموع الفلاحين، فاختراروا كبار رجال القرى. وكان الواحد منهم يلقب بالرئيس Rays⁽³⁾، وهكذا تمتع الرئيس بسلطات واسعة على الفلاحين بوصفه ممثلاً للسيد الإقطاعي ووسيطاً بينه وبين الفلاحين.

بالإضافة إلى الرئيس مثل الترجمان والكاتب باقي أضرلاع المثلث الإداري الصليبي لقرى الشام، ولما كان الصليبيون قد ورثوا النظام الإسلامي السابق لإدارة القرى، فقد استعانوا بالترجمان Dragoman، وهو الموظف الذي كان يعمل في مساعدة القاضي الإسلامي في القرى العربية في بلاد الشام قبل الغزو الصليبي⁽⁴⁾، وعمل في هذه المهنة العديد من المترجمين من المسيحيين الشوام⁽⁵⁾ الذين يعرفون اللغة العربية بالإضافة إلى تعلمهم لغة الصليبيين.

(1) Preston, op.cit, p. 39. ومع ذلك فإنها لا تذكر الفارق بين الكلمتين.

Ibid, p. 29.

Mayer, op.cit, p. 176; Smith, op.cit, p. 47.

Smith, «Some Lesser Officials in the Latin Syria», in, E.H.R, vol. LXXXVII, 1972, p. 15.

Smith, The Feudal Nobility, p. 54.

وكان الكاتب هو المساعد الثاني للرئيس⁽¹⁾ فكان يجمع الإيرادات، ويقوم بكتابة أسماء وحيازات الفلاحين في القرية.

وتميز الفلاح بوضع خاص داخل إطار القرية الإقطاعية⁽²⁾ بالمقارنة مع أصحاب المهن الأخرى، ويعود ذلك للفائدة الاقتصادية للفلاحين لدى السادة الإقطاعيين.

وعلى الرغم من هرب الفلاحين المسلمين من الريف نتيجة للغزو الصليبي، فقد احتفظوا بكثرتهم العددية خاصة في القرى المتاخمة للممتلكات الإسلامية، وحول المدن الكبرى داخل نسيج المستعمرات الصليبية مثل عكا⁽³⁾ ونابلس، ومشاركتهم في الزراعة أيضاً العديد من الفلاحين الشوام المسيحيين، كالموارنة في قرى طرابلس⁽⁴⁾، والأرمن حول أنطاكية⁽⁵⁾.

ومن المؤكد أن أحوال الفلاحين المسلمين تحت الحكم الصليبي كانت متردية بشكل عام⁽⁶⁾، مع بعض الاستثناءات النادرة. من ذلك ما يذكره ابن جبير عن فلاحي تبنين، وعن أفضلية وضعهم بالمقارنة مع فلاحي المناطق الإسلامية المجاورة⁽⁷⁾. على أنه ربما يرجع هذا إلى كون جميع فلاحي تبنين من المسلمين، وإلى حاجة الصليبيين إلى الاعتماد عليهم بشكل أساسي في

(1) Richard, op.cit, p. 258; Smith, op.cit, p. 53.

(2) أنظر: أسامة منقذ: كتاب الاعتبار، تحقيق فيليب حتي، برنستون، 1930، ص 138 - 139 حيث يذكر أن الصليبيين ادّعوا على أحد فلاحي نابلس أنه أرشد بعض اللصوص لسرقه إحدى القرى، وهو الأمر الذي أنكره الفلاح بل أنه طالب بمبارزة من يتهمه بذلك. وهو الأمر الذي لم يقبله سيده الإقطاعي، فقام باستبداله بأحد الحدادين لمبارزة المدعى.

(3) ابن جبير في المصدر السابق، ص 275.

(4) Preston, op.cit, p. 23.

(5) William of Tyre, op.cit, vol. II, p. 283.

(6) Mayer, op.cit, p. 181, Benevenisti, op.cit, p. 217.

(7) الرحلة، ص 275.

هذه المنطقة⁽¹⁾. ودفع الفلاحون المسلمون ضريبة الرأس⁽²⁾ بالإضافة إلى الضرائب المشتركة مع الفلاحين الآخرين مقابل ما يقوم به السيد الإقطاعي باحتكاره لطاحونة القرية.

على أية حال، فعلى الرغم مما لاقاه الفلاحين في الريف الصليبي، فإنهم قاموا بأعمالهم بشكل اعتيادي في الأراضي الزراعية التي قام الصليبيون بتقسيمها إلى وحدات زراعية عرفت باسم الكاريوكا Carruca⁽³⁾، التي تكونت من نوع رسمي معتمد من السلطات الصليبية. ونوع غير رسمي، استمر العمل به كنتيجة لتواجد الصليبيين الغزاة في منطقة زراعية قديمة عرفت العديد من وحدات قياس الأراضي، منها الفدان العربي الذي كان عبارة عن مساحة من الأرض يستطيع زوج من الثيران حرثها في يوم واحد⁽⁴⁾. وتشابهت الكاريوكات الرسمية في أراضي المستعمرات الصليبية بالشام مع المانسس Mansus في النظام الحقلّي للإقطاع في غرب أوروبا العصور الوسطى⁽⁵⁾، كما جرى استخدامها كوحدة ضريبة، حيث يحاسب الفلاح على المحصول الناتج عنها. كما استعمل الصليبيون أيضاً وحدة قياس للحقول الزراعية تعادل مساحة الفدان العربي تدعى جورنات Jornate⁽⁶⁾.

ولم تكن جميع أراضي الريف الصليبي صالحةً للزراعة، وغطت المستنقعات مساحاتٍ واسعةً منه، بالإضافة إلى وجود العديد من الأراضي البور Gastina⁽⁷⁾،

(1) قاسم عبده قاسم: ماهية الحروب الصليبية، الكويت، 1990م، ص 213.

(2) ابن جبير: المصدر السابق، ص 275، حيث يذكر أن ضريبة الرأس بالقرب من قلعة تبنين كانت تبلغ ديناراً صورياً وخمسة قراريط.

وحول دفع الفلاحين ضريبة الرأس أنظر أيضاً: Preston, Rural Conditions, p. 36-46.

(3) Cahen, «la Regime Rurale», p. 295, prawer, The Latin Kingdom, p. 371.

(4) Cahen, op.cit, p. 295; Richard, op.cit, p. 254.

(5) Prawer, op.cit, p. 371.

(6) Preston, op.cit, p. 15.

(7) Cahen, op.cit, p. 294.

التي كان أحد أسباب تكوينها هو هجرة المجتمع السكاني السابق لها، إلى إقليم أكثر اتساعاً، تاركاً وراءه هذه الأراضي التي دعاها العرب بـ «الخربة».

ويمكن الاستنتاج بأن السبب الحربي قد لعب دوراً كبيراً في تكوين الأراضي البور وبشكل خاص في الريف الصليبي المتاخم للمناطق الإسلامية وذلك بفضل الهجمات الإسلامية المتكررة.

ولا يجب أن نغفل أن الصليبيين جاءوا إلى منطقة تمرس شعبها بالزراعة منذ آلاف السنين، الأمر الذي لا بد أنه أفرز تأثيراً صليبيّاً بأساليب الزراعة في بلاد الشام، حيث اعتمدت الزراعة على مياه الأمطار، وعلى مياه الأنهار والعيون، وتميزت الأراضي بإنتاجها الوفير من الغلات الزراعية⁽¹⁾.

كان فلاحو الشام يتبعون دورة زراعية تعتمد على نظام الحقلين، فكان الفلاح يقوم بتقسيم أراضيه الزراعية إلى قسمين، يزرع القسم الأول، ويمهد القسم الثاني بالحرث الجيد - لكي تصل الشمس إلى باطن الأرض - ثم يقوم بزراعته بعد ذلك - ويريح القسم الأول الذي تمت زراعته أولاً⁽²⁾.

ويختلف المؤرخون في تحديد الدورة الزراعية التي اتبعها الصليبيون في بلاد الشام فيذكر البعض أنهم استخدموا نظام الحقول الثلاثة^(*) بينما يذكر البعض الآخر

(1) النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج 8، القاهرة، 1931، ص 255 - 257، وفالح حسين: الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي، عمان، 1978، ص 90.

(2) النويري: المصدر السابق، ص 256. حيث يذكر أنه في أحد الأعوام قام الفلاحون ببذر البذور، ولم يهطل المطر أبداً، مما دعاهم في العام التالي إلى بذر البذور في الشطر المراح من الأرض الزراعية، وعندما سقطت الأمطار «نبت الشطران معاً... وتضاعفت الغلال». وانظر كذلك: Watson, A., «The Arab Agricultural Revolution and its Diffusion, 700-1100» in, JEH. vol. XXXIV, 1974, pp. 10-11.

حيث يذكر أن فلاحو الشام كانوا يتبعون دورة زراعية تسمح بزراعة أراضيهم الخصبة مرتين في العام، فكانوا يقومون بزراعة القمح شتاءً والشعير صيفاً.
(*) عرف الفلاحون الأوروبيون نظام الحقول الثلاثة منذ العصور الوسطى، فكان يزرع الحقل =

أن الصليبيين استخدموا نظام الحقلين في العملية الزراعية⁽¹⁾.

ولضمان سير العملية الزراعية، كان الرئيس ومساعدوه يجتمعون لمناقشة الأمور الزراعية مع كبار الفلاحين، حيث يتم تحديد الأراضي التي ستم زراعتها، والأخرى التي سترك محروثة بدون زراعة⁽²⁾.

وبعد أن يتم جمع الحصاد إلى الأجران، يجري تقسيمه إلى أكوام حسب نصيب السيد الإقطاعي الصليبي الأول، ثم أنصبة الرئيس والترجمان والكاتب وبعد ذلك الفلاحين⁽³⁾، الذين كانوا يقومون بفصل القش عن الحبوب في الأجران، وتخزينها في كهوف تحت الأرض خوفاً من غارات المسلمين⁽⁴⁾. وعلى حين تدفع السلطات الصليبية بالإنتاج الفائض إلى أسواق المدن، فإنها تقوم بتخزين كميات كبيرة من الحبوب والبذور التي تحتاجها زراعة العام القادم⁽⁵⁾.

ونظراً لطول فترة وجود الإمارات الصليبية في بلاد الشام (1097 - 1291م)، فقد ترتب على ذلك - وعلى الرغم من الحروب التي لم تهدأ بين المسلمين

= بالقمح في العام الأول وبالشعير في العام الثاني، ويترك محروثاً بدون زراعة في العام الثالث. للمزيد من المعلومات حول الدورة الزراعية الخاصة بالحقول الثلاثة في النظام الزراعي الأوروبي القروسي أنظر:

Heaton, Economic History of Europe, New York, 1918, p. 101, Lynn White JR, Medieval Technology and Social Change, Oxford, 1964, pp. 69-71.

وانظر كذلك: كوبلاند وفينو جرادوف: الإقطاع والعصور الوسطى في غرب أوروبا، ترجمة محمد مصطفى زيادة، القاهرة، 1958، ص 8 - 9، كولتون: عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة، ترجمة جوزيف نسيم، الإسكندرية، 1967، ص 82.

Smail, op.cit, p. 81.

(1)

وهو يرى أن الصليبيين استخدموا نظام الحقول الثلاثة، على عكس كل من: Archer & Kingsford, The Crusades, New York, 1895, p. 292, Prawer, The Latin Kingdom, p. 32.

Smith, op.cit, p. 14.

(2)

Prawer, op.cit, p. 369-370; Smith, «Some Lesser Officials», p. 18.

(3)

William of Tyre, op.cit, vol. II, p. 482.

(4)

Prawer, op.cit, pp. 414-415.

(5)

والصليبيين - قيام حال من التعايش الاضطرابي بين المعسكرين، تجلّى أثره من الناحية الزراعية فيما يسمى: «أراضي المناصفات» أو «أراضي المقاسمات».

من ذلك اقتسام الصليبيين مع مسلمي دمشق - قبل خضوعها لنور الدين محمود - حصاد بعض الأراضي الزراعية المتاخمة لحدودهما المشتركة في عام 502هـ/1109م بموجب الاتفاق بين الملك بلدوين وظهر الدين طغتكين على اقتسام محصول أرض السواد وجبل عوف، بحيث يكون الثلث لظهر الدين والثلث للملك الصليبي، والثلث الأخير لفلاحي المنطقة⁽¹⁾.

كما اتفق طغتكين أمير دمشق مع برتراند أمير طرابلس سنة 1110م، على أن يحصل الأخير على ثلث حصاد أراضي البقاع الزراعية. وهو الأمر الذي تكرر في العام التالي مباشرة (1111م) لدى اتفاق طغتكين مع الملك بلدوين - الذي بدأ في مهاجمة أراضي البقاع - بحيث يحصل الملك الصليبي على الثلث، وطغتكين على الثلث، ويحصل الفلاحون المسلمون على الثلث الأخير⁽²⁾.

ونتيجةً لاعتماد الصليبيين على الفلاحين المسلمين في قرى بانياس، جرى اقتسام حصادها سنة 1184م مناصفةً بينهما⁽³⁾، وبلغ التعاون في هذه المنطقة حدّاً جعل المواشي التابعة للجميع تمارس رعيها في المنطقة بحرية تامة. بل إن فلاحي تبنين بالقرب من عكا - وعلى الرغم من دفعهم لضريبة الرأس المعتادة - كانوا يقتسمون⁽⁴⁾ حصاد الأراضي الزراعية التي يعملون بها مع الصليبيين.

(1) ابن القلانسي، ذيل تاريخ دمشق، ص 164.

William of Tyre, op.cit, vol. II, p. 470; Prawer, op.cit, p. 414.

(2) ابن القلانسي: المصدر السابق، ص 165، 171، ... وانظر أيضاً:

Ernoul's Account of Palestine, in, P.P.T.S, vol. IV, London 1896, p. 51.

حيث يذكر وجود أراضٍ زراعية خصبة ما بين مدينتي طرابلس وصور، جرى اقتسام حصادها بين الصليبيين والمسلمين.

(3) ابن جبير: الرحلة، ص 273.

(4) ابن جبير، المصدر السابق، ص 275. وانظر كذلك قاسم عبده قاسم: ماهية الحروب الصليبية، ص 213 - حيث يرى أن ظاهرة اقتسام الحصاد بين الفلاحين المسلمين والسلطات =

وفي القرن الثالث عشر عقدت بعض الاتفاقيات بين المماليك والصلبيين في هذا الشأن، من ذلك الهدنة التي تمت بين بيبرس البندقداري ومقدم الاستبارية في حصني الأكراد والمرقب 665هـ/1266م، والتي كان أحد شروطها ينص على اقتسام غلات مناطق التماس بينهما بالقرب من نهر العاصي⁽¹⁾. وكذلك الهدنة التي عقدت بين الظاهر بيبرس (658 - 676هـ/1260 - 1277م) وولده السعيد وبين فرسان الاستبارية في قلعة اللد 669هـ/1271م حيث اقتسم⁽²⁾ المسلمون والصلبيون من خلالها حصاد الأراضي الزراعية القريبة من اللد بمقدار النصف لكل منهما.

وهكذا فرضت العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والمسيحيين الغربيين (الصلبيين) نفسها على مقتضيات الصراع السياسي والعسكري بينهما على أراضي الشام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد.

= الصليبية إنما يرجع لاعتماد الصليبيين الكلي على فلاحي تبين المسلمين في زراعة تلك الأراضي.

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، ج 14، ص 31.

(2) نفسه، ص 44.